الإستقرار المالى

الإستقرار المالي: قدرة الجهاز المصرفي التصدي للأزمات المالية قادرا للتصدي للأزمات المالية الداخلية ةالخارجية ،والإستمرار في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى فرص الإستثمار ، وأداء المدفوعات بكفاءة عالية في حال وقوعها

العلاقة بين الإستقرار المالي والنقدي ليس فقط التصدي للأزمات الداخلية والخارجية ،وإنما يشمل لتمكين الجهاز من استيعاب هذه الأزمات وامتصاصها والحد من تقليص فرص تداعياتها وانتقالها إلى مكونات الجهاز المالي المحلي الرئيسة،ثم إلى باقي أجهزة الإقتصاد في الدولة

من أهم الأركان في الإستقرار المالي

- 1. الإستقرار العام لمستوى الأجور والأسعار
- 2. إستقرار سعر صرف العملة المحلية الدينار الأردني أمام الأجنبية
 - من أهم طرائق البنك المركزي الأردني
- 1. وضع سقوف لعمليات الإئتمان (حد أو سقف معين لمنح القروض والتسهيلات للافراد والشركات والمؤسسات)
- 2. مراقبة البنك المركزي للمؤسسات المالية والمصرفية ومدى التزامها في تعليمات البنك المركزي الأردني
 - 3. إرساء سياسة نقدية فاعلة وسيلمة في تحقيق الإستقرار النقدي الداخلي

السياسة النقدية: الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الإقتصادي ولا سيما عن طريق التعديل على إمدادات النقود والإئتمان وسعر الفائدة مما يؤدي إلى استقرار الأسعار ونمو اقتصادي مرتفع